

نائب رئيس الحكومة: هذه تفاصيل المفاوضات إصلاحات صندوق النقد أسهل من إجراءاتنا

منذ تشكيل الحكومة الحالية وقبل تحولها الى تصريف الاعمال، تم تكليف نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي التفاوض مع صندوق النقد الدولي بهدف التوصل الى اتفاق على كيفية خروج لبنان من ازمته الاقتصادية. لكن التعقيدات المعروفة اخرت المفاوضات والتوصل الى اتفاق نهائي مع الصندوق

توصل لبنان الى اتفاق مبدئي او اولي مع صندوق النقد الدولي، كان يفترض ان يستكمل بسلة اصلاحات اقتصادية ومالية وادارية، تحقق البعض منها والبعض الاخر ما زال موضع تجاذب سياسي واجرائي، عدا عن تعذر استكمال التفاوض نتيجة تحول الحكومة الى تصريف الاعمال وتعذر انتخاب رئيس للجمهورية.

"الامن العام" ناقشت نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي حول مسار خطة التعافي والاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية المطلوبة، ومصير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

■ اين وصلنا في مسارات الإصلاحات؟
□ لنبدأ من الاساس. عندما التحقت بالحكومة في ايلول 2021، كانت مهمتي تحضير برنامج اقتصادي ومالي متكامل لمناقشة هذا البرنامج مع صندوق النقد الدولي حتى نصل معه الى اتفاق لمساعدة لبنان في الخروج من الازمة العميقة التي يعيشها. هذا ما حصل، انجزنا برنامجا اقتصاديا ماليا اجتماعيا شاملا، وتشكلت لجنة تضم وزير المال والاقتصاد وحاكم المصرف المركزي وانا. بدأنا المفاوضات مع صندوق النقد بشكل جدي اواخر عام 2021 او مطلع عام 2022 حول السياسات المطلوبة من ضمن الخطة الاقتصادية والمالية المتكاملة. بعد حوالي 5 اشهر من المفاوضات الشاقة، توصلنا الى اتفاق مبدئي وهو ما يسمى اتفاق على صعيد الموظفين في 7 نيسان 2022. قبل التوصل الى اتفاق نهائي بعد "اتفاق الموظفين"، هناك اجراءات مسبقة يجب ان تقوم بها الدولة اللبنانية قبل الذهاب الى

المجلس التنفيذي لصندوق النقد للموافقة على الاتفاق النهائي.

■ ما هي الاجراءات المسبقة التي طلبها الصندوق من لبنان؟

□ كل الاجراءات التي طلبها الصندوق هي اصلاحات ضرورية نحن في اشد الحاجة اليها، ولا اعتقد انها تشكل ضررا للبنان والا لما كنا قد وافقنا عليها. الصندوق يريد التأكد من جدية لبنان في المضي قدما بهذه الاجراءات، وهي تلخص في 10 شروط. ثلاثة منها تخص الحكومة واربعة مجلس النواب وثلاثة المصرف المركزي. في ما خص الحكومة، الموافقة على استراتيجية متوسطة الاجل للسياسة المالية، واستراتيجية للتعامل مع القطاع المصرفي او المالي، وقرار خطة في مجال الكهرباء والطاقة. هذه الاجراءات اقرتها الحكومة في اخر جلسة عقدتها في ايار قبل ان تتحول الى حكومة تصريف اعمال.

■ ما المطلوب من مجلس النواب؟

□ اقرار موازنة 2022 وقد تم اقرارها وان متأخرة، اقرار قانون الكابيتول كونترول، تعديل قانون السرية المصرفية، وقانون اعادة هيكلة المصارف. بالنسبة الى قانون الكابيتال كونترول، انتهت اللجان النيابية المشتركة من دراسته وسيحال على الهيئة العامة. لكنها ادخلت تعديلات عديدة على مشروع القانون اتت مغايرة للنسخة المقدمة من الحكومة، لذلك فهي ليست مقبولة منا ومن صندوق النقد، وهذا يعني ان هذا الشرط المسبق لم ينفذ. اما قانون تعديل السرية المصرفية، فاقترته الهيئة العامة للمجلس ورده فخامة الرئيس ميشال

عون بناء على ملاحظات عديدة كانت تنسجم حقيقة مع ملاحظات صندوق النقد، فتم تعديله في المجلس بشكل جيد وتعتبر النسخة المعدلة افضل بكثير، لكن بقيت عقدة واحدة تلك المتعلقة بمعرفة الاسماء المرتبطة بالودائع. اما في ما يتعلق بقانون اعادة هيكلة المصارف، فقد ارسلنا نسخه منه الى مجلس النواب منذ فترة ولم يبدأ النقاش به بعد وقد ادخلت بعض التعديلات عليه من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف بالتشاور مع صندوق النقد منذ ذلك الوقت، وان كانت هذه التعديلات لا تمس جوهر هذا القانون.

■ ما هو المطلوب من مصرف لبنان؟

□ توحيد سعر صرف والتدقيق في الاصول الاجنبية للمصرف، وهذا تم عبر شركة تدقيق عالمية (لكن لم ينشر التقرير بعد)، واطلاق عملية التدقيق في اصول اكر 14 مصرفا يشكلون نحو 83 في المئة من اصول القطاع المصرفي، وهو اجراء يخص بشكل خاص لجنة الرقابة على المصارف. اذن، حتى الان يمكن القول، انه لم يتم اقرار اي من هذه الشروط المسبقة.

■ هل من شروط سياسية او مالية صعبة فرضت على لبنان؟

□ لكن صريحين، طيلة المفاوضات لم يدخل الصندوق معنا ولا بأي شكل من الاشكال في اي موضوع او شرط سياسي، وهذا ليس دفاعا عن الصندوق بل انا اروي ما حصل. لو فعل ذلك لكننا سنعترض بطبيعة الحال.

■ ما مصير المفاوضات مع صندوق النقد ومتى تستأنف؟



نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي.

□ الصندوق ينتظر منا تطبيق الاجراءات المسبقة حتى نصل الى ابرام الاتفاق النهائي، وهو لن ينسحب من لبنان كما يردد البعض، واخشى انه في حال تعثر الاتفاق واضطررنا الى البدء من جديد سيكون الوضع الاقتصادي والمالي اشد تعقيدا والشروط الجديدة اكثر قساوة.

■ كيف يمكن الخروج من حالة الانحدار المالي والاقتصادي؟

□ الخروج من الازمة يتطلب وضع خطة الحكومة موضع التنفيذ وفي اسرع وقت ممكن، والافضل من ضمن الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي. لا يمكن للاقتصاد ان ينتعش والنمو ان يرتفع ونخلق فرص عمل للشباب اللبناني اذا لم نتوصل الى ارساء الاستقرار على الصعيد الماكرو - اقتصادي، كالعامل على معالجة نسب التضخم الجذ مرتفعة، والحد من التقلبات في سعر الصرف، وخفض العجز في الموازنة والدين العام الى مستويات مستدامة. نحن في حاجة الى وضع استراتيجية السياسة المالية على المدى المتوسط، فالدين العام وصل الى مستويات عالية جدا نسبة الى حجم الاقتصاد والناتج

”

تعديلات البرلمان
الجمهورية على قانون
الكابيتال كونترول افرغته
من مضمونه

“

المحلي، والذي ادى الى التوقف عن خدمة الدين. ان مبدأ استدامة الدين يستند الى تحاليل تقنية معقدة، لكن يمكن تفسيرها بشكل مبسط: يعتبر الدين مستداما عندما تكون خدمته ممكنة من دون اللجوء الى اجراءات قاسية كخفض النفقات بشكل كبير مما يؤدي الى انعدام الخدمات العامة، او رفع مستوى الضرائب الى مستويات قد تلجم الحركة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار وخلق فرص عمل. كما ان توحيد سعر الصرف هو من الضرورة يمكن لانه يمكن الاستمرار باسعار عدة للصرف، فهذا يخلق تشوهات كبيرة ولا يشجع على الاستثمار ويؤدي ايضا الى عمليات سوقية

تفيد اطرافا على حساب اطراف اخرى وعلى حساب المودعين.

■ ما الحل لموضوع الودائع؟

□ لدينا خطة متكاملة لمعالجة الودائع تهدف الى الحفاظ على حقوق المودعين. هناك فرق كبير بين الودائع (المطلوبات) الموجودة في القطاع المصرفي والاصول (الموجودات) بالعملة الاجنبية. الارقام الاخيرة تشير الى ان هناك حاليا وداائع بقيمة 92 مليار دولار، بينما الموجودات الفعلية في مصرف لبنان والمصارف التجارية لا تتجاوز 20 مليار دولار، اي بفارق حوالي 70 مليار دولار. بالطبع هذا ما ورثناه نتيجة السياسات المالية والنقدية الخاطئة التي مورست خلال العقود الماضية، ولا يمكن حل هذه المعضلة في وقت قصير. ان سحب الودائع دفعة واحدة من اي قطاع مصرفي في العالم يؤدي الى انهيار هذا القطاع، فكيف بالبحري اذا كانت هناك فجوة بهذا الحجم. الخطة التي وضعناها تضمن استرداد 100 الف دولار لكل مودع على فترة قصيرة نسبيا، وهذا يشكل 88% من اجمالي الحسابات الموجودة في القطاع. بالنسبة الى الودائع التي تفوق 100 الف ستحول الى صندوق استرداد الودائع وسترد الى اصحابها، لكن على فترات قد تطول او تقصر حسب جدية وسرعة القيام بالاصلاحات واستعادة الثقة بالقطاع المصرفي. بالاضافة الى ذلك، عندما تتحسن الاوضاع الاقتصادية وتعود الثقة تنتفي الحاجة الى سحب الودائع من المصارف لتلافي الاخطار الموجودة في وضع النقود في البيوت والتي تنتج منها ايضا خسارة الفائدة التي تدفع على الودائع. اما بالنسبة الى الودائع بالليرة اللبنانية، والتي خسرت قيمتها من جراء تدهور سعر الصرف، فنحن نبحث عن حلول للتعويض على اقصى حد ممكن على هؤلاء المودعين.

■ لكن تجارب بعض الدول مع صندوق النقد غير مشجعة بل دخلت في مشاكل اكبر؟

□ لا ادعي ان برامج صندوق النقد نجحت في كل الدول، وكانت هناك اخطاء كثيرة في السابق. لست في موقع الدفاع عن عمل

DAIRY KHOURY



الاعمال وقرارات التشريعات في البرلمان، يعيق اتخاذ القرارات الضرورية والقيام بالاصلاحيات المطلوبة. لكن في ظل فراغ طويل، لا تستطيع ولا يجب على الحكومة، ان تقف مكتوفة الايدي امام الصعوبات والازمات المعيشية التي يعيشها الناس. نتمنى ان يحصل انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة في اقرب وقت، لكن نظرا الى الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة تترتب علينا مسؤوليات كبيرة لتيسير المرفق العام والاهتمام بشؤون الناس. بالنسبة الى توقيع المراسيم نيابة عن رئيس الجمهورية، لست خبيرا دستوريا لبت هذا الموضوع. لكني كمسؤول في الحكومة، لدي واجبات يجب القيام بها لا التفرج عليها. طبعاً من الافضل ملء الشغور واتخاذ القرارات في مجلس الوزراء مجتمعاً وفي حضور الجميع. ان فكرة ان يوقع 24 وزيراً على المراسيم لا تغني عن الاجتماع حول طاولة واحدة في جلسات لمجلس الوزراء. فهذه الاجتماعات تهدف الى مناقشة كل المواضيع المطروحة على البحث لاغناء الموضوع وتحديد اي مرسوم يجب ان يوقع واي اجراء يجب ان يتخذ، من دون ان يعني ذلك التوسع في الامور غير الاساسية. هذا الحوار والنقاش لا يمكن ان يحدث عندما توقع المراسيم الجوالة.

فقط بما يقدمه الصندوق، بل هي خطوة للحصول على مساعدات من الدول المانحة. فلو اعطانا الصندوق 3 مليارات دولار تبقى لدينا فجوة مالية بنحو 10 مليارات دولار على مدى 4 سنوات يمكن ان نحصل عليها من مصادر اخرى كالبنيك الدولي والاتحاد الاوروبي والدول المانحة الاخرى، وهي لن تأتي الى لبنان قبل الاتفاق مع صندوق النقد. ولصندوق النقد دور آخر يكمن في مساعدتنا بالمفاوضات لاحقا مع حامي سندات اليوروبوند. كما يساعدنا الاتفاق مع الصندوق في تمويل العجز في الموازنة عبر البنك الدولي بدل ان نلجأ الى طبع العملة وندخل في حالة تضخم كبيرة وتدهور سعر الصرف.

■ ما هي التحديات امام حكومة تصريف الاعمال في ظل الوضع القائم في ظل شغور موقع رئاسة الجمهورية ومواقع اخرى، وكيف ستتصدى لمسائل مثل التعيينات واستقالة نواب حاكم مصرف لبنان لو حصلت؟

□ ان الفراغ الموجود في سدة الرئاسة ووجود حكومة تصريف اعمال، يضيفان تعقيدات اخرى على الازمة المالية والاقتصادية التي نعيشها اليوم. فالخلاف حول صلاحيات حكومة تصريف

الصندوق، لكن اي برنامج للصندوق يتطلب امورا يجب ان تقوم بها السلطات المحلية في اي دولة، فاذا لم تقم بها فمن الطبيعي ان تفشل. فنجاح البرنامج يعتمد على صحة الخطة التي ساعد في رسمها الصندوق وعلى جدية السلطات في الدول المعنية في تنفيذ السياسات المطلوبة. بالنسبة الى لبنان، فان شروط الصندوق ليست اكثر قسوة مما يعانيه اللبنانيون اليوم. فالخطة المتفق عليها لا تعاقب الفئات الفقيرة كما يدعي البعض، بل تهدف الى تحسين اليرادات حتى ننفق اكثر على القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة، وكذلك على البنى التحتية المهالكة ولمساعدة الشرائح الفقيرة والاكثر هشاشة. بالطبع، يمكننا الاستغناء عن الصندوق والقيام بالاصلاحيات ذاتها لأن ما يطلبه الصندوق هو ما يجب ان نطلبه نحن من انفسنا، لكن عندها ستكون الاجراءات التي ستتخذ اقسى بكثير واشد ايلاها لعدم وجود المساعدات الاجنبية. في النهاية، هذا خيارنا ولا احد يمكن ان يفرض علينا شروطا قد تضر بمصلحة البلد. نسمع كثيرا من الكلام عن ان صندوق النقد سيعطي لبنان 3 مليارات دولار، وهذا مبلغ صغير وانه يمكن الاستغناء عن الصندوق. فالمسألة لا تتعلق